المشهد الثالث

مشكلات الجماهير فشل

فى الحلول وانعدام الرؤية

الناظر لمشكلات الجماهير عبر سنوات طويلة مضت يلحظ دون شك فشلا واضحا فى وضع الحلول المناسبة والصحيحة لهذه المشكلات، ولم يبحث أحد عن أسباب فشل هذه الحلول المطروحة، دائما المشكلات للجماهير، وقد دشن الأعلام الدعائى مصطلح فى هذا الشأن هو القول بضرورة إيجاد حلول من خارج الصندوق، أو تعالوا نفكر خارج الصندوق، أو نخرج خارج الصندوق، وننظر للمشكلة فسرعان ما نجد الحل، هذا خطأ.

فنحن هنا لا نبحث فى حل مشكلات الجماهير، فليس هذا هدفنا هنا أو مقصودنا فى الكتاب وليس هذا شأن أصيل لنا.

لكننا نضع أيدى الناس على المعوقات التى تجعل الحلول المطروحة غير صالحة دائماً وغير مناسبة باستمرارز

دعونا نبدأ من البداية:

يتحدث دائما علماء المنطق عن قضية منطقية تسمى بقرنى الإحراج، وهو أن المشكلة بذاتها تضع طرفى المشكلة أمام خيارين – قرنى الإحراج، فهذا صحيح،

وذلك صحيح أيضا، أو هذا خطأ وذلك خطأ كذلك، فأنت إذن أمام مشكلات الجماهير، أمام هذه المعضلة المنطقية دائمًا، أنت فى منطقة تقع بين طرفى أو قرنى الإحراج، وهذا بالضبط هو ما يحدث دائماً بين الحاكم والمحكوم، أو الجماهير وصناع القرار، فكلاهما يصل إلى ذات النتيجة، أنه له حق أصيل لا يحيد عنه .

فهذه جماهير تعلمت أن تتنازل عن حقوقها، بل وآدميتها فى مقابل مؤسسات تأخذ لنفسها كل الصلاحيات بشكل قانونى أو هكذا يبدو أنه بشكل قانونى، لتصبح النتيجة الحتمية: جماهير تطالب بكافة الاحتياجات ولا تريد المشاركة أو حتى العمل الجاد، وفى المقابل مؤسسات لها كل الصلاحيات التى تبدو وكأنها قانونية، وهى عاجزة عن تلبية هذه الاحتياجات، و طرفا المشكلة الجماهير وصناع القرار كلاهما قد وقع فى قرنى الإحراج، وكلاهما على حق، وكلاهما فى طريق الصدام الصامت دائما حتى إشعار آخر.

ولنضع أمام القارئ العزيز عدة النقاط لتتضح هذه المعضلة التى تبدو لا حل لها:

أولا: أننا نلحظ ظاهرة لا مثيل لها فى العالم كله، ألا وهى ظاهرة توحش وتوغل بل وتكدس القوانين، فكل مسئول كبير كان أم صغير أو مؤسسة تطلب من التشريعات الكثير والكثير ثم لا يحدث أبدا أن يلغى قانونا سابقا أو حتى يستبدله، إنما يتم عليه تعديلات ليصبح القانون الواحد له أكثر من مائة تعديل ومائة تفسير، ويستطيع أصحاب الأطروحات العلمية القانونية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أن يقيموا دراساتهم وأطروحاتهم على هذا الموضوع، فهم يستطيعون وضع قانون معين يختارونه هم ثم يعددون كم تعديل أو كم تفسير تم عليه فى كل مناحى الحياة، وكل شئون الحياة وفى كافة المؤسسات، وهناك مقال واضح لا يستطيع أن ينكره أحد أبدا، ففى السبعينات من القرن العشرين قامت قوانين الانفتاح ثم بقى مع ذلك الدستور ينص على كلمة اشتراكية، وتأتى القوانين لتخالف النص الدستورى فكم من قوانين خرجت لاحتياجات جماهيرية أو حتى شخصية، أو لفترات انتقالية ثم استمرت وكأنها وضعت للأبد.

ثانيا: دور العامل الذاتى فى فشل الحلول المطروحة لمشكلات الجماهير، مشكلات زيادة السكان، البطالة،

وتآكل الأراضى الزراعية والأمية، وأزمة المرور، وحل مشكلات الشباب هى فى واقع الأمر مشكلات تعايشت معها الجماهير جيلا بعد جيل حتى ألفتها، بل واستمرأتها، ونسى صاحب القرار السياسى وهو يضع الحلول لهذه المشكلات دور العامل الذاتى فى فشل هذه الحلول المطروحة لذات المشكلة. على سبيل المثال لا الحصر مشكلة زيادة السكان أو الانفجار السكانى، دور العامل الذاتى والذى يؤدى الى فشل الحلول المطروحة هو أن هذه الحلول تتعامل مع جماهير لديها ثقافة مناهضة لذات الحل، ولا تريد تقبله نتيجة هذه الثقافة، تحديد النسل، تنظيم الأسرة، الخروج من الوادى الضيق، الأمية، وغيرها أفنينا العمر فى هذه الحلول وفشلت لأنك لم تستطع تغيير ثقافة المجتمع إزاء هذه المشكلات لتتقبل هذه الحلول.

ثالثا: الأمر الثالث فى معضلة حلول مشكلات الجماهير قاعدة هامه يعلمها أصحاب العقول المتأنية تقول هذه القاعدة إنك لا تستطيع حل مشكلة ما بنفس طريقة التفكير التى أوجدتها أو جاءت بها، نظرية التفكير التى تأتى بمشكلة، ولا تستطيع وضع حل لهذه المشكلة، وقياساً على ذلك تستطيع القول إن كل مشاكل

الجماهير أو أغلبها قد جاءت بطريقة تفكير خاطئة، فإذا تصدى صاحب القرار لحلول هذه المشكلات بنفس طريقة التفكير، فالفشل هو ما تؤول إليه الحلول.

بعد هذا الاستعراض الموجز للغاية بشأن مشكلات الجماهير وبعض المعوقات الموازية لها، تخلص من ذلك إذن:

أولا: أن الحلول المطروحة لمشكلات الجماهير لابد أن تكون محصلة موارد دولة ومقدرات شعب وشرعية حكم واستنارة فكر ومناخ ثقة متبادل بين السلطة والناس وبين الناس بعضهم بعضا وتوازن طبقات وإدراك عميق لفكرة أن المجتمعات تعيد صياغة مستقبلها جيلا بعد جيل بوسيلتين أساسيتان هما: التعليم والتشريع.

نخلص من ذلك ثانيا أيضا:

أن أى نظام سياسى لابد أن يكون لديه رؤية مستقبلية لما سوف تؤول إليه البلاد التى أقيم فيها هذه الرؤية المستقبلية، وهى نتاج لثقافة وممارسة حية وعملية فى الاتصال بالجماهير، والعمل على تلبية مطالبها والإنصات التام لهمومها وآلامها، وبغير

ذلك لا يستطيع النظام القائم الاستمرار، وتكون الثورة مهما كانت درجة القمع.

نخلص من ذلك ثالثا:

إننا مطالبون في الحديث عن المستقبل، فيما يتعلق بمشكلات الجماهير، بتفعيل ملكات ومواهب القيادة، فهذه المواهب وتلك الملكات القيادية لا تتوافر لكل أحد، فهي منحة ربانية لأناس بعينهم لا ترتبط بالسن ولا بالواقع الاجتماعي شريطة أن نكون واقعيين في انتقاء هذه المواهب القيادية، فالمستقبل لا يولد بالقطيعة مع الحاضر، والمستقبل لابد له من صلة بالحاضر، نأخذ بالأسباب ولا نقطعها مهما كان الواقع أو الحاضر مرا.

نخلص من ذلك، رابعا:

أن حلقة الاتصال بين صانع القرار والجماهير لا تقوم بدورها المنشود، فهي متملقة لصانع القرار راغبة في كسب مكاسب مادية وأدبية، بل وسلطوية في بعض الأحيان، وهي في ذات الوقت خادمة لمصالحها الشخصية، ولا يهمها الحالة الثورية التي يكون الناس عليها نتيجة لعدم حلول مشكلاتها.

وحلقة الاتصال هذه تشمل إعلاما ومؤسسات تشريعية وتنفيذية وحتى مراكز أبحاث ودراسات.

نخلص من ذلك خامسا:

إلى أنه لا ينبغى للعبارات التلغرافية الحالية أن تعيق صانع القرار والجماهير ولا أن تستمر حتى عبارات من مثيل: إعطاء الفرصة للأجيال الجديدة، إفساح المجال لدماء جديدة فى عروق العمل العام، تداول السلطة بشكل سلمى، ليس عندى عصا سحرية، سياسة الباب المفتوح، تمكين الشباب. فثقافة المجتمع وضميره الجمعى يأبى ذلك لعلمه بعدم جدوى هذه العبارات.

وهذا ما يدخلنا فى الحديث عن الشق الثقافى.